عقد العمل الجماعي وأثره على تسوية النزاعات العمالية الجماعية وبيئة العمل اللائق " بين النظرية والتطبيق "

إعداد الطالب : عادل صالح فهد الزعيرات

إشراف الدكتور

محمد غزوي

جامعة الزيتونة الأردنية، 2023

الملخص

تعد النزاعات العمالية الجماعية من الموضوعات بالغة الأهمية، التي تعرضت لها معظم التشريعات في الدول والمنظمات الدولية، نتيجة للتطور السريع في المجالات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، وتطرق لها المشرع الأردني لما لها من الأثر البالغ في سير العملية الإنتاجية بين أطراف العمل، وعلى الصعيد العالمي، جاءت اتفاقية العمل الدولية رقم (48) لسنة 1949 الخاصة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية والتي صادقت عليها الأردن عام 1963، للتأكيد على حق التفاوض الجماعي لتسوية النزاع العمالي الجماعي، وقد بينت هذه الدراسة ماهية النزاعات العمالية الجماعية وصورها وطرق تسويتها، وماهية عقد العمل الجماعي وأثره في تسوية النزاعات العمالية الجماعية، ودور النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل في تطبيق عقد العمل الجماعي، ودور وزارة العمل في تطبيق حل النزاعات العمالية الجماعية، وبيان الأثر المترتب في تسوية النزاعات العمالية على تحقيق المنفعة للعمال وأثرها على بيئة العمل اللائق، كما أوردها المشرع الأردني في قانون العمل رقم 1996/8، والقوانين المقارنة كالقانون الجزائري رقم 1990/11 المتعلق بعلاقات العمل، وقانون رقم 1990/14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، وقانون العمل القطري رقم 2004/14.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها،أن تعريف قانون العمل للنزاع العمالي الجماعي، وأن كان يشجع على العمل النقابي ويتفق مع معايير العمل الدولية، الا أنه يحرم العديد من العمال الذين لاتوجد نقابة عمالية تمثلهم، لم ينص المشرع الأردني صراحة على أن الاضراب أحد وسائل تسوية النزاعات العمالية غير الرضائية، وأنما أكتفى بذكر الحالات التي لايجوز الاضراب بها، ولم يتطرق ايضا الى تعريف التفاوض، ولم يوليه أهمية كباقي طرق تسوية النزاعات الجماعية التي أفرد لها العديد من النصوص القانونية، ولم ياخذ بالتحكيم والوساطة كوسائل تسوية النزاعات العمالية الرضائية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها، ضرورة تنظيم مايتعلق بالنزاعات العمالية بشكل أكثر أتساعاً وعمقاً وشمولاً، من خلال سن المشرع الاردني قانون خاص ينظم كيفية ممارسة علاقات العمل الجماعية والحق النقابي، وتوسيع استخدام الوسائل غير الرضائية في حل النزاعات العمالية كالتحكيم والوساطة.

الكلمات المفتاحية : النزاع العمالي الجماعي، عقود العمل الجماعية، قانون العمل الأردني.